

الدور البريطاني في تثبيت امتياز الحصانة الدبلوماسية بالمغرب الأقصى

خلال مؤتمر طنجة (1877-1879)

د : مصطفى بطراوي جامعة البليدة 2

ملخص البحث:

يتعلق موضوع الدراسة بالنفوذ الاجنبي بالمغرب الأقصى متجسدا في امتياز الحصانة الدبلوماسية الممنوح لمفوضي الدول الاجنبية و تأثير ذلك على سيادة المخزن. كما يركز البحث على الدور الذي لعبه مفوض بريطانيا جون دراموند هاي في مؤتمر طنجة 1877-1879. اين سعى فيه سلطان المغرب الحسن الاول الى الحد من تأثير هذا الامتياز غير ان دهاء هاي حال دون ذلك.

الكلمات المفتاحية : جون دراموند هاي - الحصانة الدبلوماسية - المخزن - مؤتمر طنجة.

Summary:

The subject of the study relates to foreign influence in the Maghreb, embodied in the privilege of diplomatic immunity granted to the commissioners of foreign countries and the impact on the sovereignty of the warehouse. The research also focuses on the role played by the British Commissioner John Drummond Hay in the Tangier Conference of 1877-1879 where the Sultan of Morocco Hassan I sought to limit the impact of this privilege, but the wits of Hay prevented it.

Key words: John Drummond Hay, Diplomatic Immunity, Makhzen, Tangier Conference.

مقدمة:

لقد كانت بريطانيا العظمى مؤهلة أكثر من غيرها لممارسة ضغوطات على المخزن المغربي وذلك بحكم تبنيتها سياسة التبادل الحر و انطلاق ثورتها الصناعية . وقد تزامن ذلك مع سياسة السلطان عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) الذي اضطر الى تبني سياسة انفتاحيه مع الدول الاجنبية.

و تعزيزا لذلك حثت الحكومة البريطانية ممثلها بطنجة على بذل جهودهم لدعم هذا المسعى . فلجأ الممثل البريطاني الى توظيف جميع الاساليب لتحقيق ذلك بالترغيب تارة و التهيب تارة اخرى. وذلك قصد اقناع المغرب بتوقيع اتفاقية تجارية . وكان له ذلك سنة 1856.

من هذا المنطلق جاء اختيارنا لهذا الموضوع وذلك بتسليط الضوء على الدور الذي لعبه ممثل بريطانيا السير جون دراموند هاي (سيأتي التعريف به لاحقا) الذي مكث بالمغرب زهاء اربعون سنة حيث عاصر حكم ثلاثة سلاطين . وكان تركيزنا في هذه الورقة البحثية على فترة السلطان الحسن الاول و بالضبط عند عقد مؤتمر طنجة (1877-1879) . فقد جاء هذا المؤتمر بمبادرة من السلطان للتخفيف من حدة النفوذ الاجنبي ببلاده . ومقابل ذلك يتجسد الدهاء البريطاني الذي تمثل في نشاط المفوض هاي اين تظاهر بدعمه لجهود السلطان المغربي وكل ذلك خدمة لمصالح بريطانيا العظمى .

وقد قسمت عملي هذا الى مقدمة ثم تطرقت الى اوضاع المغرب جراء تزايد النفوذ الاجنبي . وبعد ذلك استعرضت مساعي المخزن لمجابهة هذا الوضع . وكان صلب الموضوع هو نشاطات جون هاي في مؤتمر طنجة . يليه تأثير المفوض البريطاني على مواقف الدول الاوربية لأخلص في الاخير الى جملة منالاستنتاجات.

- حالة المغرب جراء النفوذ الاجنبي:

خلف النفوذ الأجنبي انعكاسات سلبية على المغرب من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتحلى ذلك في امتياز الحصانة الدبلوماسية⁽¹⁾ بحيث لم يعد حلها بالأمر السهل. إذ أنها كانت من أخطر المشاكل التي

⁽¹⁾ الحصانة (Immunity): هي حالة الحصين، والحصين هو المنيع، أي من حصن، والحصن هو كل مكان محمي ومنيع، إذن كلمة الحصانة هي المنعة والقوة. والدبلوماسية هي: مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والماراسم والشكليات التي تحكم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، أي الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم، وشروط ممارستها مهامهم الرسمية والأصول التي يترتب عليهم تباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات. وقد شاع استعمال كلمة

واجهت السلطان الحسن الأول بعد وصوله إلى الحكم عام 1873م، خاصة بعد أن استخدم الأجانب نصوص المعاهدات استخداما خاطئا، وصاروا يتسابقون لاستغلال بنودها وترسيخ الحصانة الدبلوماسية. وذلك لما كان يتضمنه هذا الامتياز من حقوق للهيئات الدبلوماسية ومحبيها، ولما كانت تكتسبه كذلك الدول الأجنبية من امتيازات أخرى من خلال هذه الحصانة.

لقد كان لتغلغل الأجانب تأثير على سيادة المخزن، حيث شكل المحميون مجتمعا داخل المجتمع المغربي. وحدد السلطان الحسن الأول ملامح هذه القضية في الخطاب الذي وجهه إلى نائبه محمد بركاش حيث قال: "إن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو تحت سلطانها..". وذلك من كثرة ما منحت الدول الأجنبية من حصانات غير قانونية (2).

استغل الأجانب ومحبيهم امتياز الحصانة الدبلوماسية أسوأ استغلال، وذلك بامتناعهم عن أداء الضرائب والالتزامات المادية المفروضة عليهم للمخزن؛ مما أثر على موارد خزانة الدولة⁽³⁾. ونتيجة لذلك عجز المخزن عن إدخال إصلاحات لتحديث أجهزة الدولة وتنظيمها؛ لأن الضرائب القليلة التي كانت تجبي من الرعايا غير المحميين لم تكن كافية لتغطية النفقات. مما أدى إلى فشل حركة الإصلاح، التي كان هدفها الجوهرى تقوية الدولة، ومقاومة التدخلات الأجنبية.

ولقد كان رفض المجتمع المغربي لظاهرة الحصانة الدبلوماسية نابعا من منظور ديني، تم فيه الربط بين الموقف من الأجنبي كمستعمر و "كافر"، والمحتمي به "المارق" عن دينه الأصلي وعن تقاليده وأعرافه. وهي نفس النظرة تجاه

الدبلوماسية بمعناها الحديث في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، أي عقب توقيع معاهدة ويستفاليا (1645م) والتي أحدثت فكرة إحداث التمثيل الدائم بين الدول. وذلك لوصف البعثات التي تتولى الدول إيفادها لتمثيل مصالحها والتفاوض باسمها، والتعبير عن إرادتها، والدفاع عن وجهة نظرها لدى حكومة أخرى. ويتمتع أعضاء السلك الدبلوماسي بامتياز الحصانة الدبلوماسية، فقد حرصت الدولة الإسلامية، منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وخلفائه من بعده على مر السنين والقرون، على تمتع السفراء الوافدين إليها بالأمان والسلام طوال مدة بقائهم في بلادها حتى يعودوا إلى أوطانهم. أنظر سموحي فوق العادة، *الدبلوماسية الحديثة*، ب.م.: دار اليقظة العربية، 1973م.

(2) المنوني، محمد، *مظاهر يقضة المغرب الحديث* ج1، بيروت دار الغرب الاسلامي . 1985 . ص 57

(3) السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش، 27 شوال 1279هـ (1863)، م.و.م.

المحميين وخاصة المسلمين منهم، حيث كانت نظرة المغاربة إلبالحي مليئة بالاحتقار والتقليل من شأنه، ونعته بأدنى الألقاب مثل "الكفار" و "أولاد النصارى" و "أولاد البصبور" وغيرها (1).

واتخذت النخبة من علماء المغرب مواقف صريحة ضد امتياز الحصانة الدبلوماسية والمحميين، وذلك من خلال خطب صلاة الجمعة، وإلقاء دروس الوعظ والإرشاد. ودون بعض العلماء انتقاداتهم الحادة في مؤلفات عن الحصانة ومن يتمتع بها من المحميين المغاربة. وقد أجمعت هذه المؤلفات على التنديد بهم، حيث عبروا عن يقظتهم وإدراكهم للأبعاد السياسية لهذه الظاهرة. فأعلنوا استنكارهم لهذا الامتياز وخطورته، وكان هدفهم من ذلك تنبيه عامة الناس وتحذيرهم من هذا الخطر، و دعوتهم الى مقاطعة المحميين.

وقد اعتبر القاضي الحاج العربي بن علي المشرفي الحسني الذي أصدر عام 1873 مؤلفه: الرسالة، في أهل البصبور الخثالة أنه "واجب على كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أن لا يجالس أهل الحماية ولا يصادقهم، ولا يؤاكلهم ولا يعاشرهم ولا يناكحهم..". كما عبر أبو الحسن بن عبد الله الفاسي من خلال خطبه عن مشاعر الرفض والاستياء من الاحتماء بالأجانب والتخوف، مما سوف ينتج عن ذلك من احتلال للمغرب. ومن أشهر خطبه: "إيقاظ السكارى، والمحتمين بالنصارى" و "الويل والثبور لمن احتسى بالبصبور" (2).

ولم يكن الموقف الرسمي مناقضا لمثيله الشعبي أو النخبوي بل كان السلطين (3) يستندون في التعبير عن استيائهم من هذه الظاهرة على المواقف، التي كانت تبرز ما كان يقوم به الأجانب والمحميون من استغلال للامتيازات التي منحت لهم من خلال معاهدات عقدتها الدول الأجنبية مع المغرب على مدى القرون الماضية.

لقد واجه المخزن المغربي صعوبات جمة للحد من تجاوز ممثلي الدول الأجنبية لنصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين المغرب والدول الأجنبية. فكان يعلن احتجاجاته ضد تجاوزاتهم المستمرة، ويرفض الاعتراف بكل ما هو مخالف لشروط الاتفاقيات. كما استخدم المخزن الوسائل الدبلوماسية بإيفاد سفرائه إلى عواصم أوروبا

(1) أولاد البصبور: تحقير للمحميين من المغاربة الذين يحملون وثائق سفر أجنبية. سيمو، بهيجة إيطاليا والحماية القنصلية بالمغرب مجلة بحوث. جامعة الحسن الثاني. المحمدية ع1. 1999، ص 89.

(2) المرجع نفسه، ص 90.

(3) رسالتين من السلطان محمد بن عبدالرحمن إلى محمد بركاش، الأولى في 26 محرم 1280 هـ (1863م)، م.و.م.؛ والثانية في 25 ربيع الأول 1280 هـ (1863م)، م.و.م.؛ ومذكرة بتاريخ 16 صفر 1290 هـ (1873م)، م.و.م.؛ ورسالة من السلطان الحسن الأول إلى محمد بركاش، 6 محرم 1295 هـ (1878م)، م.و.م.

والولايات المتحدة الأمريكية، وإرسال خطابات رسمية إلى حكومات هذه الدول؛ لإعلامهم بضرورة إيقاف تمثيلها وتجارها عن التعدي على حقوق المغرب، باستغلالهم للامتيازات الممنوحة لهم.

- مساعي المخزن للحد من النفوذ الاجنبي:

لقد دعا السلطان الحسن الأول رجال حكومته إلى اتخاذ مواقف صارمة تجاه أي تجاوزات إدارية وقضائية. إلا أن التسهيلات والامتيازات التي منحتها المعاهدات للرعايا الأجانب ومحميهم جعلت موقف المخزن صعبا تجاه الأوضاع التي نجمت عنها. وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف ردود فعل المخزن عند حدود الاستنكار، بل تعددت محاولاته للحد منها بعد استفحاله بداية من إيفاد السفارات المغربية إلى الدول الأجنبية، ثم مفاوضات طنجة إلى أن وصلت المحاولات في النهاية إلى مؤتمر مدريد.

بدأ السلطان الحسن الأول بمفاوضات مع الدول التي لها مصالح تجارية في المغرب، مثل فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا، وتم إرسال السفير محمد الزبدي الرباطي عام 1876. وكان من مهام هذه السفارة إثارة انتباه الدول الأجنبية إلى تفاقم امتياز الحصانة الدبلوماسية، وتوضيح سلبياته على المغرب، ومحاولة إقناعهم بإصلاح هذا النظام، وكان المخزن يأمل في كسب تأييد هذه الدول.

وتوجهت السفارة إلى فرنسا، حيث نقل السفير المغربي رسالة السلطان إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، ماك ماهون (McMahon)؛ يطلب منه الاهتمام بقضية الامتيازات وكل ما يحفظ العلاقات الودية بين البلدين وأن "تنظروا فيها بعين الإنصاف وتجروها على أكمل الأوصاف.." (1).

ولم تكن نتائج زيارة السفارة المغربية إلى فرنسا إيجابية، إذ أبدى المفاوض الفرنسي استعداد حكومته لإجابة المغرب على بعض مطالبه، إلا أنه رفض الاستجابة لمطالب أخرى، كعدم منح الحصانة لسكان الأرياف رغم أن اتفاقية عام 1863م تنص عليه (2).

وكانت المحطة الثانية للسفارة المغربية إلى بريطانيا التي أكد وزير خارجيتها، للسفير المغربي، عدم رغبة دولته في بسط الحصانة على رعايا المغرب إلا بموجب بنود اتفاقيات عام 1856 (البند الثالث من الاتفاقية العامة والبند الرابع من الاتفاقية التجارية). ولم يحصل السفير من خلال رحلته إلى بريطانيا إلا على وعد بأن المخزن المغربي إذا نجح في أن

(1) ابن زيدان، إتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس. (5 اجزاء) الدار البيضاء . ايديال، ج2، ص 282 - 283.

(2) الوثائق، ج5، 629 / ص15.

يعقد مع أية دولة اتفاقاً أفضل من السابق فإن "حكومة جلالة ملك إنجلترا تنيله اعتباراً صحيحاً حتى تتوصل حسب الإمكان إلى تلبية رغبات جلالة ملك المغرب.." (3). وانتقل السفير المغربي إلى إيطاليا حيث قابل الملك فيكتور إيمانويل الثاني (Victor Emanuel II) ووزير الخارجية الإيطالي. ومن ثمة عادت السفارة إلى طنجة دون الوصول إلى أية نتيجة تذكر في موضوع الامتيازات وإصلاح نظمها (4).

وقرر السلطان الحسن الأول، في العام التالي 1877، طرح قضية الامتيازات للبحث والمناقشة مع جميع الدول الأجنبية الممثلة في المغرب. فكلف نائبه، محمد بركاش، بدعوة ممثلي الدول الأجنبية لعقد اجتماعات بطنجة؛ للتفاوض في مطالب المخزن المتعلقة بمشاكل امتياز الحصانة الدبلوماسية وسوء استخدامها. ويؤكد السلطان على نائبه بسرعة المبادرة في معالجة قضية الحصانات مع الممثلين الأجانب:

"..وحسم مادة فسادها، وقد وقع الكلام مع سفراء الأجناس الذين كانوا بحضرتنا.. وكلهم وعد ببذل جهده فيها والوقوف في ترتيبها على الوجه اللائق.." (1).

وبناءً على أوامر السلطان أرسل محمد بركاش مذكرة تشمل القوانين المتعلقة بمنح الحصانة الدبلوماسية لرعايا المغرب، وتتكون هذه المذكرة من تسع عشرة نقطة إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية. واشتملت المذكرة على اعتراضات المخزن بشأن الحصانة الدبلوماسية الغير قانونية، ووضح الإصلاحات الداخلية الضرورية التي يجب اعتمادها. وقد وجه إليهم الدعوة لمناقشة هذه القضية الخطيرة التي مست سيادة المغرب، وأضرت بثرواته المادية وأعاقت تنفيذ الأحكام القضائية به، للوصول إلى اتفاق جماعي لحلها (2).

- بنود مذكرة طنجة: اشتملت هذه المذكرة على ما يلي :

- التأكيد على أن منح الحصانة الدبلوماسية يكون على أساس البنود المستخلصة من المعاهدتين المعقودتين مع بريطانيا عام 1856م ومع إسبانيا عام 1861م؛ وتسوية عام 1863م التي تم عقدها مع فرنسا.

(3) ابن زيدان، المصدر السابق . ص 301.

(4) نفسه، ص 304 - 311.

(1) الوثائق المكتبة الحسنية، ج 5، 637 / 65.

(2) أنظر نص المذكرة في: وم م، ج 5، 635 / ص 42 - 58.

- أكدت المعاهدات على حق ممثل الدولة الأجنبية أن يختار ترجمانه ومستخدميه من المغاربة، وهم معفون من أداء أي ضريبة.
- حق استخدام القناصل المقيمين بالمدن الساحلية ترجمان واحد وحارس واحد وخادمين اثنين لكل واحد منهم ، وهؤلاء لا يؤدون أي ضريبة.
- إذا عينت دولة أجنبية أحد المغاربة وكيلا قنصليا لها، فإن حصانتها تشملها هو وأسرته المقيمة معه فقط. ويعفون من أداء الضريبة، إلا أنه ليس من حقه منح حصانة الدولة التي يمثلها لأي شخص من الرعايا المغاربة.
- وأكدت على عدم اختيار مستخدمي الممثلين الأجانب من بين موظفي المخزن المغربي أو أناس متابعين قضائيا.
- وطلبت المذكرة من الممثلين الأجانب إرسال قائمة المحمين كل عام إلى وزير الخارجية المغربية.
- نبهت المذكرة إلى أن الحصانة لا تورث كما ورد في المعاهدات.
- وأن على ممثلي الدول الأجنبية أن يبعثوا إلى وزير الشؤون الخارجية المغربية في كل سنة قوائم، تتضمن أسماء محميين ومحمي قناصلهم بالموانئ؛ ليبعث بها إلى الولاية المحليين.
- كما أكدت المذكرة على عدم الاعتراف للقناصل إلا بعدد المحمين المنصوص عليه في المعاهدات إلا في حالة احتياجهم إلى كاتب عربي لكل واحد منهم.
- وأنه يجب على المسؤول القنصلي إخبار الولاية بكل تبديل يطرأ على مستخدمي قنصليته.
- ليس من حق من يتولى الوكالة عن القناصل من المغاربة في حماية مستخدميهم إلا إذا كانوا ذوي قرباهم.
- ولا تمنح الحصانة لمن يخدم من رعايا المغرب مساعدا أو خادما أو مزارعا عند موظفي الدول الأجنبية مثل المترجمين والكتاب.
- ولا يتمتع بالحصانة من يعمل خادما أو مساعدا لدى الرعايا الأجانب، على أنه لا يمكن للولاية المحليين اعتقالهم، دون إخبار القنصلية التي يرجع إليها مستخدميهم، إلا إذا قتلوا أحدا أو جرحوه أو انتهكوا حرمة منزله، فيعتقلون وقتها ويخبر القنصل دون تأخير. وكذلك الحال بالنسبة للسماسة.

- وعلى السماسرة العاملين لحساب الأجنبي تأدية الضرائب على ممتلكاتهم الشخصية، سواء أكانت عقارا أو مالا أو قطعان ماشية أو سلعا. ولا يعتقلون إلا بعد إعلام القنصل التابعين له، إلا في حالة التلبس بالجريمة.
 - ولا بد من أن يحمل مخالطو التجار الأجانب رسالة توصية إلى الولاة المحليين بالموانئ والمدن الداخلية التي تحفظ مصالح موكلهم.
 - ويطالب محمد بركاش في المذكرة أن يؤدي الرعايا الأجانب والمحميون العاملين في الفلاحة الضرائب على محاصيلهم وقطعانهم.
 - كما تؤكد المذكرة على منع وساطة وتدخلات المترجمين والكتاب والحراس العاملين في مختلف المفوضيات والقنصليات في قضايا تتعلق بأناس غير محميين، وغالبا ما تكون بإيعاز من رئيس البعثة الدبلوماسية. لأن ذلك يؤثر على الولاة والقضاة، وهم يحكمون بين الناس، ويحول دون إنصاف المظلومين من الظلم والواقع عليهم.
 - وتبين أيضا أن على المغاربة المجنسين بجنسية دولة أجنبية، الخضوع لحكم السلطة المغربية بعد عودتهم إلى المغرب.
 - ولا تنكر المذكرة على هؤلاء المجنسين حقهم في الاستفادة من جنسياتهم الجديدة، ما داموا يقيمون في البلد الذي منحهم إياها. ولكن المخزن لا يقبل مطلقا أن يخرجوا عن سلطته إذا عادوا إلى المغرب.
- ويتضح من بنود المذكرة المغربية أنها لم تركز، في حقيقة الأمر، على إلغاء امتياز الحصانة الدبلوماسية كليا، وإنما طالبت فقط بعدم تجاوز الدول الأجنبية حدود المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا عام 1856م ومع إسبانيا عام 1861م والتسوية مع فرنسا عام 1863م، والعمل بموجبها، والكف عن المخالفات التي يقوم بها الرعايا الأجانب ومحميهم.
- ولم يكن في الواقع، في وسع المغرب آنذاك، أن يطالب بأكثر من ذلك؛ لالتزامه دوليا بما عقده من اتفاقيات، على الرغم من أنها تتنافى مع سيادته وتمس استقلاله. وهكذا كان الهدف الجوهرى للسلطان الحسن الأول هو تحجيم الحصانة الدبلوماسية، ووضعها تحت سيطرة المخزن. وكان قرار عرض قضية امتياز الحصانة الدبلوماسية أمام البعثات الدبلوماسية الأجنبية، والتخلي عن المفاوضات المنفردة التي كان يجريها السلطان من خلال سفاراته، يعني فتح الباب أمام تدويل هذه القضية.

– نشاطات المفوض الانجليزي هاي خلال مباحثات طنجة:

رغم أن المفاوضات بين ممثلي الدول الأجنبية وبين المخزن طالت دون جدوى، فإن الوزير المفوض البريطاني جون دراموند هاي⁽¹⁾ الذي منحته حكومته حرية اتخاذ القرار المناسب في قضية امتياز الحصانة الدبلوماسية بالمغرب - قام بدور إيجابي في المباحثات مع ممثلي الدول الأجنبية بطنجة. خاصة وأنه عميد للسلك الدبلوماسي بالإضافة إلى أن طول إقامته بالمغرب سمح باتساع خبرته بالشؤون المغربية، كما أن تمثيله لدول النمسا وهنغاريا والدانمارك وهولندا حول له مكانة خاصة ضمن هذه المفاوضات⁽²⁾.

وقد اتخذ جون هاي بعض التدابير لترضية المغرب، وليكون قدوة لغيره من زملائه رؤساء السلك الدبلوماسي. أرسل رسائل دورية إلى قناصل بريطانيا بالموانئ المغربية، يثير فيها انتباههم إلى الحدود التي يجب عليهم ألا يتجاوزوها في منح الحصانة البريطانية لرعايا السلطان. وكان هاي يفتخر خلال اجتماعه مع زملائه من ممثلي الدول الأجنبية، بأنه طوال مدة تمثيله لبلاده في المغرب منذ اثنين وثلاثين عاما، لم يستغل امتياز الحصانة الدبلوماسية. كما كان يبدي تعاطفه لوجهة نظر المخزن حول منح المفوضيات الأجنبية الحصانة لأعداد كبيرة من الرعايا المغاربة⁽³⁾.

⁽¹⁾ عاش السير جون دراموند هاي في المغرب ممثلا لبريطانيا العظمى سنين طويلة، وذلك منذ أن عين قنصلا عاما لبلاده عام 1845 وهو في الثامنة والعشرين من عمره. واستمر في منصبه إلى عام 1886، حيث عاصر السلاطين: عبد الرحمن بن هشام؛ ومحمد بن عبد الرحمن؛ والحسن الأول. وكان ملما بعدة لغات: العربية والتركية والإيطالية والإسبانية والفرنسية. وقد ساهم هاي في تنمية العلاقات المغربية البريطانية خلال مدة عمله، حيث كان يركز على تقوية نفوذ بلاده، ودعم مصالحها الاقتصادية في المغرب، وذلك بتشجيع المخزن المغربي على تحسين أوضاع المغرب بإدخال إصلاحات ضرورية، وإتباع السياسة المفتوحة في المجال التجاري. وكان هاي صديقا للمغرب؛ لأنه من وجهة نظره أن عليه هو شخصا اكتساب محبة واحترام المغاربة للوصول إلى هذه الأهداف. لمعلومات تفصيلية عن الشخصية انظر:

A Memoir of Sir John Drummond Hay (London: John Murray Albemarle Street, 1896).

وقد كان هاي غالبا ما يعرقل أطماع الدول الاستعمارية في المغرب بتدخلاته لدى حكوماته، حتى أن زملاءه من ممثلي الدول الأجنبية الأخرى كانوا ينعوتونه في تقاريرهم بالمغربي المنافق. ومن أهم أعماله عقد اتفاقية 1856 مع المغرب، كما أنه هو الذي أقنع حكومته بدعوة الدول الأجنبية لعقد مؤتمر دولي خارج المغرب (مؤتمر مدريد 1880. بن منصور، عبد الوهاب. مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880. الرباط. المطبعة الملكية. 1985، ص 19.

⁽²⁾ روجرز ب ج، تاريخ العلاقات الانجليزية - المغربية حتى عام 1900. تر: يونان ليب رزق. الدار البيضاء. دار الثقافة. 1981، ص 247.

⁽³⁾ المرجع نفسه.

وتبنى هاي نفس الموقف في اجتماع 21 فيفري 1879 الذي ضم الوزراء المفوضين للدول الأجنبية بخصوص نفس الموضوع، وهو امتياز الحصانة الدبلوماسية.

وأكد أمامهم أنه على الرغم من أن بريطانيا تعتبر أكبر دولة تتعامل تجاريا مع المغرب إلا أنه لم يمنح الحصانة الدبلوماسية لرعايا مغاربة إلا لمن كانوا في خدمة "حكومة جلالة الملكة" أو في خدمته وخدمة الموظفين والقناصل البريطانيين (1).

ومن الملاحظ أن أقوال هاي تفندھا بعض المخالفات التي ارتكبھا بعض الحميين والحميين الإنجليز. فقد امتدت تجاوزات القناصل الإنجليز إلى الدرجة التي كانوا يضغطون فيها على السلطة؛ لاستبدال موظفين وعمال ومحتسبين لم يتعاونوا معهم (2). كما أنهم كانوا يصرون على تعويض تجارهم عن خسائر وهمية في بعض الأحيان، ويلجأون إلى أسلوب التهديد لمساندة محبيهم، خاصة إذا كانوا من اليهود. وقد كان الإنجليز من أشد المتعاطفين مع اليهود بالمغرب، ويتدخلون إلى جانبهم حتى لو كانوا هم المعتدون (3). وكان هؤلاء اليهود من أكثر المتهافتين على الحصانة الدبلوماسية التي كانوا يتحصنون بها ويستخدمونها لإيذاء المسلمين المغاربة (4).

وتعود مخاوف هاي من الحالة التي وصل إليها المغرب نتيجة تفشي الحصانة الدبلوماسية وعدم خضوعها للقوانين، إلى تراجع المصالح التجارية البريطانية. حيث أن نسبة التبادل التجاري بين بريطانيا والمغرب تفوق غيرها من الدول الأخرى مجتمعة. وقد تبين خوف هاي من خلال رسائله إلى وزارة الخارجية، التي كتب في إحداها:

"..أخشى أن تكون مسألة الحماية من المسائل التي ستؤدي إلى اضطراب كبير وإذا لم يتم تنظيمها فإنها لن تؤدي فحسب إلى عرقلة تقدم الحضارة وزيادة التجارة في تلك البلاد بل إنها قد تؤدي إن عاجلا أو آجلا إلى حالة من الفوضى كما قد تؤثر في استقلال السلطان..". (5).

وقد أكد هاي في خطابه أثناء أحد اجتماعات طنجة، المنعقد بالمفوضية البريطانية في 27 مارس 1879، بأنه: "قبل كل شيء فلتكن هناك حكومة إذ بدونها تستحيل التجارة..". (1).

(1) روجرز ' المرجع السابق ' ص 256

(2) السلطان محمد بن عبدالرحمن إلى محمد بركاش، 23 رجب 1279هـ (1863م)، م.و.م.

(3) وثائق المكتبة الحسنية، ج 4، 561 / 343.

(4) المصدر نفسه، 589 / 419.

(5) رسالة بتاريخ 28 أبريل 1863م أوردها: روجرز، مرجع سابق، 230.

الدبلوماسية، كما هو مطبق من قبل ممثلي وتجار الدول الأجنبية يعتبر عائقا للتبادل التجاري بين المغرب والدول الأجنبية⁽²⁾.

ولم تكن مساندة جون هاي للمخزن تعاطفا معه، بقدر ما هي تخوف على المصالح الاقتصادية البريطانية. فقد كانت الغاية الأساسية لجون هاي خلق دولة قوية تستطيع مجابهة الأطماع الأجنبية. فمطامع فرنسا مثلا لم تكن تتركز على المجال الاقتصادي، والوصول إلى حجم التبادل التجاري مع المغرب كالذي وصلته بريطانيا⁽³⁾، بل تعدى ذلك، إلى التفكير في الاستيلاء على البلاد بأكملها وهوما ستيبناه لنا الأحداث لاحقا.

والظاهر أن الممثلين الأجانب أثناء اجتماعات طنجة لم يتفقوا على المسائل الجوهرية في مذكرة المخزن، كحق الحصانة الدبلوماسية، والشروط التي تمارس بها، لأنها كانت محسومة بالنسبة لهم. وكانوا يتطرقون فقط إلى مسائل شكلية، وأخرى هامشية، كترقية الخنازير والعدد الذي يمكن لكل أسرة أجنبية الاحتفاظ بها. كما اتفقوا على صيانة غابة طنجة التي احتكر الأجانب أشجارها، وصدروا أخشابها إلى الخارج. هذا بالإضافة إلى اتفاقهم على ضرورة تسليم قوائم المحمين مرة في كل عام إلى المخزن⁽⁴⁾. و مقابل موافقتهم على هذه المطالب، طالبوا بحق تملك العقار للرعايا الأجانب والمحمين⁽⁵⁾. وهو ما تم لهم فعلا فيما بعد بموجب ميثاق مؤتمر مدريد 1880.

وعندما أدرك السلطان الحسن الأول أن الآراء المتباينة بين ممثلي الدول الأجنبية فيما يتعلق بالحد من مساوئ استخدام الحصانة الدبلوماسية خلال مباحثاتهم في طنجة لن تؤدي في النهاية إلى نتيجة مرضية، طلب منهم عن طريق نائبه محمد بركاش اطلاعه على ردود حكوماتهم، بخصوص المقترحات التي عرضت عليهم خلال سنتي 1877 – 1878 للتوصل إلى حلول جذرية فيما يخص امتياز الحصانة الدبلوماسية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الوثائق، ج5، 664 / 180. م و م

⁽²⁾ F. V. Parsons, *the Origins of the Morocco Question*, (n. p.: Duck Worth, 1975), p 77.

⁽³⁾ وصل حجم التبادل التجاري عام 1876م بين المغرب وبريطانيا إلى 62%، بينما لم يتعد حجم التبادل التجاري بين المغرب وفرنسا الـ 29%. Parsons, *Ibid*, 74.

⁽⁴⁾ بن منصور، مشكلة الحماية، مرجع سابق، ص 69.

⁽⁵⁾ Parsons, *op cit*, p76.

⁽¹⁾ Hay to Salisbury, Feb. 25, 1879. 45, 46 / ج 8. انظر وثائق المكتبة الحسينية.

وأمام هذه الضغوط، لم يجد الممثلون الأجانب بدا من تجاوبهم مع هذه الدعوة، فبدأت جولة جديدة من محادثات طنجة بداية من 21 فيفريوحتى 29 جويلية 1879، تمسك خلالها ممثلو الدول الأجنبية بمواقفهم السابقة. واستمر جون هاي في تأييده لمطالب المخزن ودعمها في كل اللقاءات⁽²⁾.

ففي الاجتماع الأول انتقد جون هاي بشدة أضرار الحصانة الدبلوماسية التي يمنحها القناصل ونوابهم لرعايا المغرب، خارقين بذلك البنود المنصوص عليها في المعاهدات. كما وجه انتقاده لبعض ممثلي الدول الأجنبية المستفيدين من الحصانة، وأوضح أن الانحطاط الذي يعانيه المغرب والانعكاسات السلبية التي ستلحق بالمصالح التجارية الدولية يعود بالمرتبة الأولى إلى الحصانة الدبلوماسية المنافية للقانون⁽³⁾.

فقد كان قنصل الولايات المتحدة فيليكس ماثيوز (F. Mathews) معروفاً بمتاجرته العلنية في الحصانة الدبلوماسية. وقد وجه السلطان الحسن الأول رسالة تتعلق بهذا الموضوع إلى نائبه محمد بركاش جاء فيها: "... أن قونص الماركان [قنصل الأمريكان] الذي بطنجة لا زال متمادياً على إعطاء الحماية للناس على غير قانون، حتى كاد الأمر يفضي إلى ما لا يليق...". ويطلب السلطان من بركاش، في هذه الرسالة، إقناع ماثيوز ليتوقف عن هذا الأمر ويسلم لائحة المحمين كباقي زملائه من ممثلي الدول المعتمدة بالمغرب⁽⁴⁾. إلا أن ماثيوز، كما يتضح من رده على نائب السلطان، لم يتجاوب مع طلب المخزن⁽⁵⁾.

لقد اكتسب جون هاي مكانة داخل الأوساط المخزنية من خلال النقد العنيف الذي كان يوجهه لقضية الحصانة غير القانونية، ولبعض التجار من نواب الدول وقناصلها. ومما زاد موافقه قوة أن التبريرات والأساليب التي كان يعتمد عليها في الدفاع عن أرائه، كانت نابعة من درايته وتطلعه على أحوال المغرب. فقد كان المغرب يواجه تدهوراً اقتصادياً صعباً، بسبب انتشار المجاعة والأوبئة في ذلك الوقت.

⁽²⁾ Ibid.

⁽³⁾ Ibid.

⁽⁴⁾ يتبين من هذه الرسالة الضعف والهوان التي كان عليها المغرب، في ذلك الوقت، حيث يطلب سلطان دولة من مندوب دولة أجنبية أن يكف عن مضرة الدولة التي يمثل بلاده فيها، ولا يجد منه إلا التجاهل والنكران. رسالة من السلطان الحسن الأول إلى محمد بركاش، 29 جمادى الثانية 1293 هـ (1876م)، م. و. م.

⁽⁵⁾ ماثيوز إلى محمد بركاش، 18 صفر 1295 هـ (12 فبراير 1878م)، م. و. م.

ومن ضمن الأسباب الرئيسية التي ساهمت في هذه الأوضاع السيئة المشاكل الناجمة عن مساوئ الحصانة الدبلوماسية، التي جعلت السلطان عاجزا عن التحكم في زمام الأمور⁽¹⁾. بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة انتشرت حركات تمرد بين القبائل، الأمر الذي دفع بالسلطان الحسن الأول إلى القيام بحملات عسكرية إلى العديد من المناطق لإخماد الفتن وفض النزاعات واستخلاص الجباية. وكان من ضمن أهداف السلطان من هذه الحملات أيضا تأكيد سلطته ونفوذه، خاصة في الجهات البعيدة مثل المناطق الشرقية، والجنوبية الشرقية، التي امتدت إليها الأطماع الأجنبية⁽²⁾. وبطبيعة الحال كانت هذه الحملات تتطلب من السلطان الاستعدادات العسكرية وتكلفه ماليا؛ وبالتالي تعيق مشاريعه الإصلاحية ولا تسمح له بإدخال تنظيمات جذرية على جميع الأجهزة المخزنية. ولهذا كانت الإصلاحات غالبا ما تكون نتائجه سلبية وذلك لفراغ خزينة الدولة.

لقد كانت الدول الأجنبية تدرك تمام الإدراك أبعاد الإصلاحات بعيدا عن تدخلها وما تخول لها المعاهدات من امتيازات، لإضعاف اقتصاد البلاد. وذلك بإقحام المغرب في مشاريع وإسقاطه في سياسة الديون؛ لامتصاص خيراته ونشر الفوضى. وذلك بعرقلة أي وسائل إصلاحية يقوم بها المخزن لنهضة البلاد وتقديمها بعيدا عنها. وهذا ما يفسر المواقف المتناقضة الحاصلة بين ما يسعى له ممثلو الدولة الأجنبية، أثناء اجتماعات طنجة، المدافعين عن مصالحهم الشخصية ومصالح دولهم، وبين ما كان يهدف إليه المغرب رسميا وشعبيا.

فقد كان المخزن يهدف من وراء تلك المفاوضات تحقيق حلول جذرية تحد من آفة الحصانة الدبلوماسية، وتخلصه من أي تدخل أجنبي يتسبب في تضرر واقعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

لقد حاول محمد بركاش أثناء تدخلاته خلال اللقاءات التي عقدت، مجابهة ممثلي الدول الأجنبية، مبرا حقوق المغرب وعدالة مطالبه. وقد أعطى بركاش أمثلة عن الفوضى التي أصبحت تسود المحاكم بسبب الحصانة الدبلوماسية، والظلم الذي يلحق بالتجار المغاربة من التجار الأجانب وسماسرتهم بالأسواق الداخلية.

(1) كان وباء الكوليرا يفتك بأرواح الناس بالمغرب؛ ففي مدينة الدار البيضاء، التي يقدر تعداد سكانها في ذلك الوقت بحوالي ستة آلاف نسمة، كانت نسبة أعداد الموتى تصل إلى حوالي مائة وثلاثة فردا في اليوم الواحد. , *A Memoir of Sir J. D. Hay, op. cit.* , pp324-325.

(2) لمعلومات تفصيلية عن الحملات السلطانية أنظر: لويس أرنو، *زمن المحلات السلطانية - الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 و 1912م*، ترجمة: محمد ناجي بن عمر (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2002م).

واستنكر بشدة "وقاحة" المجنسين وجرائهم على الولاة المغاربة من عمال وقضاة الشيء الذي لا يمكن للمخزن أن يسكت عليه أو يقبل به. ولم يكتف بركاش بذلك بل أبدى تعجبه من مماطلة رؤساء البعثات الدبلوماسية في إبلاغ حكوماتهم بالمواقف المخزنية⁽¹⁾.

وقد كانت غاية السلطان الحسن الأول الأساسية من الاجتماعات التي أجريت بطنجة هو تحديد أعداد الحميين وإسقاط كل من هو ليس في خدمة الدبلوماسيين المعتمدين في المغرب. بالإضافة إلى البت في جميع القضايا المخالفة لامتياز الحصانة الدبلوماسية، الذي ورد في نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة مع المغرب، واحترام العمل بها قانونيا⁽²⁾.

تأثير جون دراموند هاي على مواقف مفوضي باقي الدول الاوربية.

لقد ظهر بشكل واضح أثناء اجتماعات طنجة التي استمرت إلى شهر جويلية عام 1879، انقسام ممثلي الدول الأجنبية ما بين مؤيد ومعارض لوجهات نظر وزير بريطانيا المفوض السير جون هاي، فيما يتعلق بحق المغربي التخلص من مساوئ امتياز الحصانة الدبلوماسية وقبول مطالبها.

وكان من ضمن المؤيدين لجون هاي ممثل الحكومة الألمانية ويبر (Weber)، وممثل الحكومة البلجيكية دالوين (Daluin)⁽³⁾.

وكانت وجهة نظر وزير إسبانيا المفوض بطنجة سنيور ديوسدادو (Diosdado)، مؤيدة لدعم مطالب المخزن وحقه في ضرورة إدخال تعديلات على نظام الحصانة الدبلوماسية وتحديدتها.

لأن ذلك من شأنه تقليل النفوذ الأجنبي في المغرب؛ وأن على الحكومة الإسبانية التعاون مع بريطانيا في فرض هذه السياسة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Hay to Salisbury, Feb. 25 1879. م. و. م.

⁽²⁾ السلطان الحسن الأول إلى محمد بركاش، 8 جماد الأول 1297 هـ (1880م)، م. و. م.

⁽³⁾ A Memoir of Sir J. D. Hay, *op. cit.*, p 323.

⁽¹⁾ Parsons, *op. cit.*, p 75.

وكانت غاية الحكومة الإسبانية من هذا التأييد تأكيد مكانتها ومركزها في إرثها التاريخي في أقصى شمال المغرب. هذا بالإضافة إلى تخوفها من تصدع داخلي قد يحدث في المغرب، فيخلق لها مشاكل كبيرة في الوقت الذي كانت تمر فيه حكومتها بأوضاع داخلية مضطربة (2).

وكانت إسبانيا تأمل بذلك في أن يقابل السلطان الحسن الأول تساهل الحكومة الإسبانية في مسألة امتياز الحصانة بتساهل في قضية منطقة سيدي إفني (سانتا كروز)، على المحيط الأطلسي، الذي اكتسبته بموجب معاهدة صلح تطوان عام 1860 دون أن تستطيع احتلاله. بعد أن اكتسبت المنطقة اهتمام رجال الأعمال الإسبانين (3).

أثناء الاجتماعات، اتضح اتفاق وجهات نظر ممثلي فرنسا وإيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الحد من امتياز الحصانة الدبلوماسية. حيث رفض وزير فرنسا المفوض دو فيرنويي (De Vernouillet) أي تغيير يتعلق بنظام الحصانة الوارد في نصوص المعاهدات. ولم يكتف ممثل فرنسا بذلك، بل اتهم الحكومة البريطانية بالتآمر على فرنسا لتقزيم نفوذها في شمال إفريقيا. وأن وزيرها المفوض هاي، الذي لقبه بـ "الإنجليزي - العربي" و "الإنجليزي - المغربي"، يخطط للقضاء على نفوذ أي دولة تريد الاستفادة من امتياز الحصانة الدبلوماسية، نظرا لمكانته ونفوذه الشخصي لدى المخزن المغربي. وأكد دو فيرنويي بأن فرنسا ليست على استعداد للتنازل عن أي حق من الحقوق التي اكتسبتها من المعاهدات الدولية مع المغرب (4).

وتبنى ستيفانو سكوفاصو (Stefano Scovasso) الممثل الإيطالي بطنجة نفس الموقف المتصلب مثل زميله الفرنسي. وقد كان سكوفاصو من أكثر ممثلي الدول الأجنبية إثارة للمشاكل والمغالطة في تدخلاته مع مسؤولي المخزن المغربي. واستمر في معارضته الشديدة لأي تحديد لامتياز للحصانة الدبلوماسية معلنا بأن المحميين المغاربة: "أصبحوا جزءا من السلطة الإيطالية التي لا يمكنها أن ترفض طلب أي شخص أراد الاحتماء بها.." (1).

ويتضح من ذلك أن سكوفاصو تجاهل التزام دولته بشرعية تحديد لوائح المحميين وأعدادهم، ووجوب تقديمها للمخزن بشكل دوري. وقد كانت نسبة كبيرة من المحميين الإيطاليين من الطائفة اليهودية في المغرب، وكان سكوفاصو

(2) بن منصور، مشكلة الحماية، مرجع سابق، ص 70.

(3) لمرجع نفسه.

(4) Parsons, *op cit*, pp74-76.

(1) من ستيفانو سكوفاصو إلى محمد بركاش، 28 جمادى الأولى 1297 هـ (1880 م)، م.و.م.

من أشد المتعاطفين معهم⁽²⁾، وكان هؤلاء يعتبرونه المدافع الرئيسي عنهم ويقابلونه بالاحتفالات والترحاب بعد عودته من كل رحلة عمل له خارج المغرب⁽³⁾.

كما أن هناك أسباب شخصية تتعلق بعداء وزير إيطاليا المفوض للوزير المفوض البريطاني جون هاي، الذي تحتل بلاده مكانة مميزة لدى المخزن. حيث أن سكوفاسو يرى بأنه باستخدامه لامتياز الحصانة الدبلوماسية يؤكد الوجود الإيطالي ونفوذه في المغرب، الأمر الذي يحقق لحكومته - وله هو كمثل لها - المكانة التي تستحقها والتي قد تصل إلى مكانة بريطانيا ووزيرها المفوض⁽⁴⁾.

ولم يكن دو فيرنوي ممثل دولة فرنسا أقل شدة وحدة من زميله الإيطالي في معارضة المشاريع الإصلاحية، التي كان الممثل البريطاني يقترحها للحد من انتشار الحصانة بالمغرب، والقضاء على كل تعسف ناتج عنها. فقد عارض ممثلا هاتين الدولتين أي تحديد للحصانة الدبلوماسية.

واستنكرا أن يكون هذا الامتياز مصدرا للمشاكل التي يعاني منها المغرب، بل وجها للانتقاد إلى تهاون المخزن، واتخذوا موقفا متصلبا في إنكار حقوق المغرب⁽¹⁾.

أما ممثل دولتي البرتغال والبرازيل، فقد كان أيضا معارضا لأي تغيير في نظام الحصانة الدبلوماسية، خاصة فيما يتعلق بسحب الحصانة التي يستحقها المغاربة المجنسون المعتبرون رعايا برتغاليين أو برازيليين، بموجب قوانين هاتين الدولتين. وهدد المندوب البرتغالي بأنه إذا رفض المخزن المطالب المقدمة من طرفه، فإنه سوف يحتج على هذا الرفض ويبلغ عنه دولته⁽²⁾.

. م. و. م. West to Salisbury, Oct.16, 1879.⁽²⁾

⁽³⁾الوثائق، ج 7، 171 / 924. المكتبة الحسنية.

⁽⁴⁾Parsons, *op. cit.*, p73.

⁽¹⁾Parsons, *op cit.* p75.

⁽²⁾الوثائق، ج 5، 278/ 674. المكتبة الحسنية

وهكذا وصلت اجتماعات طنجة إلى طريق مسدود، وكان السبب في فشلها كما يذكر وزير خارجية بريطانيا، الماركيز ساليزبوري (the Marquis of Salisbury)، في رسالة منه إلى سفراء بريطانيا المعتمدين في فرنسا والنمسا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك وهولندا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والبرتغال والولايات المتحدة والبرازيل:

"..أن مباحثات طنجة لم تصل إلى تسوية نهائية، لأن العديد من النقاط قبول بالاعتراض من قبل ممثلي دول فرنسا وإيطاليا والبرتغال والبرازيل.."⁽³⁾.

وقد تمثل الموقف المعارض لمدوبي هذه الدول في رفض المبادئ الأساسية الواردة في المذكرة المغربية، خاصة ما يتعلق بحماية السماسرة وقضية التجنيس. أما بخصوص الجزئيات الأخرى، فقد عبر الممثلون عن تمنياتهم وتوصياتهم إلى دولهم، المتبينة الأنظمة والاتجاهات والسياسات في شأن دفع الضرائب الزراعية، ورفع المظالم الناتجة عن التجنيس، ورفع قوائم بأسماء المحميين كل سنة إلى المخزن. حتى أن دو فيرنوبي وزير فرنسا المفوض بطنجة صرح قائلا:

"..لم يبق لنا إلا أن نتظر اتفاق حكوماتنا فيما بينها على التوصيات والمعلومات التي بلغناها إياها.."⁽⁴⁾.

خاتمة :

يتبين لنا مما سبق أن دخول المغرب في مفاوضات للحد من ظاهرة الامتيازات، قد أصبح قضية دولية، ناقشتها أطراف لم تكن تراعي مصالح المغرب ولا متطلباته. وكان ذلك نابعا من إدراكها العميق بأن نظام الامتيازات يرتبط بمصيرها بالمغرب وسبب كينونتها به؛ ومن ثم فأى مباحثات في موضوع هذه القضية يعتبر ضربا لمصالح هذه الدول التي كانت تتسابق على الأسواق والمستعمرات. ولم تكن، بطبيعة الحال، مستعدة لإبداء أي تنازل في هذا الموضوع، خاصة وأن الدول التي كانت أكثر ليونة فيما يخص هذه المفاوضات (بريطانيا على الخصوص) لم تكن هي الأخرى تسعى من وراء مساندتها سوى إلى تحقيق مصالح خاصة، واحتلال مكانة مميزة في السياسة المغربية. وفي هذا السياق ستقوم بريطانيا من خلال ممثلها بطنجة السير جون دراموند هاي بطرح مبادرة أخرى لمناقشة مشكل الحصانة الدبلوماسية بالمغرب ويكون ذلك بالعاصمة الإسبانية مدريد 1880 مما سيعمق تعقيدات المغرب ويؤدي إلى ازدياد النفوذ الاجنبي فيه .

م . و . . Salisbury to the British Ambassadors in Europe, USA & Brazil, Oct. 7, 1879.⁽³⁾

⁽⁴⁾ يعني دو فيرنوبي بقوله هذا سخريته من نتائج المشاورات، لأنه متأكد أن حكوماتهم لن تتفق بشأنها. بن منصور، مشكلة الحماية، مرجع سابق، ص 75.

المراجع و المصادر:

-المصادر :

- مديرية الوثائق الملكية بالرباط. - م. و. م-
- الوثائق : وثائق الخزانة الحسنية بالدار البيضاء.
- ابن زيدان عبد الرحمان. اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس. (5 اجزاء) الدار البيضاء. ايدىال. 1990
- Brooks, L.A.F, **A Memoir of Sir John Drummond Hay**. London: johnMurray Albemarle Street, 1896.
- المراجع :
- المنوني محمد. مظاهر يقظة المغرب الحديث (جزئين) . بيروت. دار الغرب الاسلامي. 1985.
- بن منصور عبد الوهاب. مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد 1880 الرباط المطبعة الملكية 1985.
- روجرز ب ج. تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900 . تر: يونان ليب رزق الدار البيضاء. دار الثقافة. 1981.
- سيمو بهيجة. ايطاليا و الحماية القنصلية بالمغرب مجلة بحوث جامعة الحسن الثاني . المحمدية ع1. 1999. ص 75-95.
- فوق العادة سمحي . الدبلوماسية الحديثة. دار اليقظة العربية . 1973.
- لويس ارنو . زمن المحلات السلطانية الجيش المغربي و احداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912 . تر محمد ناجي بن عمر. الدار البيضاء. افريقيا الشرق. 2002.
- Parsons. F .V, **the Origines of the Morocco Question 1880-1900**. n.p .duckworth.1975.